شيخ الاسلام إبن تيمية وقواعد الفقه السياسي

((دراسة منهجية في آليات معالجة الفراغ الدستوري الذي حصل للأمة بعد احتلال بغداد عام ٦٥٦هـ ورؤية معاصرة لواقعنا الراهن))

د. خالد سليمان الفهداوي

مركز البحوث والدراسات الاسلامية

في ديوان الوقف السني

المقـــدمـة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين ــ وبعد:ــ

لقد كان إبن تيمية رحمه الله من عدد قليل من علماء الامة الذين كانوا يمثلون ثوابـــت وشـــواحص واضحة لادارة الصراع الحضاري الذي احتدم بين الإسلام والقوى الأخرى.

لقد كانت الفترة التي عاشها ابن تيمية من أحرج الفترات التي مرَّ بها عالمنا الإسلامي فقد هجم التتار على الدولة الإسلامية وقتلوا في عاصمتها بغداد ألف ألف نفس ووضعوا أنفس مخطوطات مكتباتها في نهر دجلة، تزامن مع ذلك تكثيف للهجمات الصليبية التي تمخضت عن احتلال بيت المقدس.

إنَّ ما وصلت إليه الأمة من تدهور وضياع لم يكن خارجاً عن مضامين السنن الكونية في الارتقـــاء والانهيار الحضاريين بل كان بسبب استسلام أجيال الأمة للتواكل والكسل والخنوع والتقليـــد الأعمـــى واستعارة أدوات الآخرين في إدارة الصراع الفكري والتي جاء الإسلام بإيجاد البديل عنها وهـــو فـــي نفس الوقت متفوق عليها ومنها ما يتعلق بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام كما أن النتيجة التي وصلت إليها الأمة كانت بسبب أزمة ثقافية وفكرية خانقة استمرت عقوداً من الزمان.

لقد كان ابن تيمية ناصحاً للسلاطين آمراً بالمعروف ناهياً لهم عن المنكر فـــي فتـــرة وجـــود هـــذه المؤسسات بينما كان عاملاً بكل ما يستطيع لاسترجاع هيبة مؤسسات الدولة وسُلطانها بعد اجتياح التتار بغداد.

كما كان شيخ الإسلام رحمه الله يستشعر خطورة التصارع الداخلي الذي أدّى إلى الانهزام الحضاري للأمة حيث فقدت العروة الأولى من عرى الإسلام ألا وهي الحكم.

لقد تميز ابن تيمية عن معاصريه على كثرتهم وإتساع ملكاتهم العلمية بأنه حاز على رؤية واضحة لقواعد التغيير الاجتماعي والسياسي والفكري إذ تبتدأ بالبناء العقائدي للفرد والمجتمع لتؤسس لإخاء وئتلاف يبني مفهوماً جمعياً فاعلاً ومؤثراً لإدارة الصراع نحو خارج المنظومة الإسلامية.

وقد برزت أدوات هذا الصراع عبر المناهج التي رسمها ابن تيمية في معالجة ما حوله منها مشروعه في نقد المنطق وكتاب الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح وكتاب منهاج السنة النبوية لبناء مرجعية علمية اصيلة وكتاب موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول حيث يمثل انتقالة عصرية نحو المستقبل وكتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره يؤسس لجهاز مناعة وتحصين داخل المجتمع الإسلامي وكتاب قاعدة في جمع كلمة المسلمين، حيث يؤصل رؤية واضحة لاهمية اجتماع كلمة المسلمين وخاصة في وقت النكبات والملمات وغيرها.

لقد اهتم ابن تيمية في كل مشروع من هذه المشاريع بتأصيل رؤية فهم وعلاقة مع الآخر قائمة على الوضوح والمنهجية ممّا حوّل الصراع من الشخصانية التي أرادها مجلس السلطان إلى المنهجية التي أرادها إبن تيمية رحمه الله وقد نجح في انتهاج الخيار الثاني عبر حجم المؤثرات والتأثيرات فيمن جاءوا بعده ليحملوا الراية.

وإنني أستطيع القول والله اعلم بأنه ما من أحد من معاصري إبن تيمية قد أدرك خطورة شغور المنصب السياسي في الأمة وضياع الخلافة ومؤسسات الدولة الإسلامية مثلما ادركه شيخ الإسلام لذلك ذهب من الشام الى القاهرة مشكلاً جهازاً إعلامياً دعوياً كبيراً ونسق بين السلاطين ومختلف القوى المؤثرة والفاعلة في الأمة على اختلاف مشاربها وتنوعاتها لغرض وقف الانهيار الجارف في الكيان السياسي للأمة وقد حصل هذا التوقف في معركة عين جالوت التي كانت السبب المباشر في حماية مصر ومن ثم مبايعة السلطان في القاهرة ليعود شيء من مركزية الدولة وهيبتها من جديد.

ان إبن تيمية رحمه الله بحاجة اليوم الى ان يقرأ من جديد وفق ما نمر به من حجم هائل للمتغيرات فقد كان رحمه الله أمَّة بحق حيث استطاع الانتقال من فقه الدولة الى فقه الشتات والمحنة لاسترجاع الدولة نفسها وهذا ما يطلق عليه بفقه المرحلتين أي مرحلة التمكين والاستضعاف.

لقد كتبت أصلَ هذا البحث عام ٢٠٠١م أي قبل عامين من احتلال العراق واجد أني اليوم بحاجة الى نشره بعد قراءته وتصحيحه من جديد ليساهم مع المساهمين في التعبئة لأخراج بلدنا الحبيب من النفق المظلم الذي وصل إليه، ليعود مستقلاً ناميا حراً.

وهذا ما سيتم تفصيله بإذن الله تعالى في هذا البحث راجين الله تعالى ان يوفق الجميع لصالح الأعمال.

المبحث الاول

قواعد السياسة الشرعية عند ابن تيمية وأهمية الدولة في مشروعه الإصلاحي

إنَّ أصل السياسة كما يقول أصحاب اللغة: ((ساستُ الرعية سياسة وساسة وسياسة: رأسَه ودبره وقام بأمره والسياسة: فعل السائس، وساس الوالي الرعية إذا دبَّر أمرها والسائس اسم فاعل[1].

وإصطلاحاً تعني السياسة: القيام بالشيء بما يُصلحه.

وهي شرعاً ما يكون من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد وإن لم يشرعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحي[2]، ولذلك جاءت القاعدة الشرعية تقول: ((إينما كانت المصلحة فَثَمَّ شرعُ الله)).

والسياسة المدنية كما يعرفها ابن خلدون تعني: تدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه[3].

وقد نبَّه إبن تيمية رحمه الله إلى ضرورة أن تكون سياسة ولي الأمر للرعية سياسة رشيدة عادلة وهو الذي يصدر فيما يتناوله عن الشرع وكذلك فهو يدعو ولي الأمر أو الإمام أو الحاكم إلى أن يكون من رعيته بمنزلة الوالد إذا أدَّب ولده، وبمنزلة الطبيب مع مرضاه فيما يدخله في نفسه من المشقة لينال به الراحة فيقول: ((إنَّ إقامة الحدود رحمة من الله بعباده، فيكون الوالي شديداً في إقامة الحد، لا تأخذه رأفة في دين الله، فيعطله ويكون قصده رحمة الخلق بكف الناس عن المنكرات، لاشفاء غيظه وإرادة العلو على الخلق فيكون بذلك بمنزلة الوالد إذا أدَّب ولده، فإنه لو كف عن تأديب ولده كما تشير به الأم

---

[1] ـ إبن منظور: لسان العرب ـ ج٧ ط(صادر) بيروت ـ ١٩٥٥م، الجواهري: الصحاح/ ج١ ص٦٢٧.

[2] ـ إبن قيم الجوزية ـ إعلام الموقعين ج٤ ـ ص٣٧٩ نقلاً عن ((فلسفة الفكر السياسي عند إبن تيمية)) للباحث عارف عبد فهد الدليمي وهي رسالة دكتوراه مناقشة في جامعة بغداد وقد اعتمدت النصوص الواردة في هذه الرسالة مع الإضافة عليها.

[3] ـ إبن خلدون ـ المقدمة ـ دار الفكر ـ ص٣٠.

رقة ورأفة لفسد الولد وإنما يؤدبه رحمة به وإصلاحاً لحاله، مع أنه يود ويؤثر أن لا يحوجه إلى تأديب، وبمنزلة الطبيب الذي يسقي المريض الدواء الكريه)) [1].

يعتبر ابن تيمية من القائلين بوجوب الإمامة فقد أجمعت الأمة قاطبة على وجوب نصب الإمام وأنه لابد للمسلمين من إمام في كل عصر ينفذ أحكامهم ويقيم حدودهم ويغزو بالجيوش ويزوج الأيامى ويقسم الفيء بينهم ولم يشذ عن هذا الاجماع إلا النجدات من الخوارج والأصم الغوطي من المعتزلة[2].

ونجد الامام إبن حزم رحمه الله يؤكد هذا الوجوب فيقول: اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة وأنّ الأمة ولجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيها أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ حاشا النجدات من الخوارج فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم[3].

والمتتبع لنصوص الفقه السياسي الإسلامي يجد أن نصوص الأشعري والبغدادي والباقلاني وابن حزم والشهرستاني والرازي والماوردي وأبي يعلى والجويني والغزالي والحلي وابن جماعة وابن خلدون تؤكد وجوب الإمامة كما تشير إلى ذلك نصوصهم[4].

وجاء عنه أيضاً قوله: وكل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتناصر فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم والتناصر لدفع مضارهم ولهذا يقال: الإنسان مدني بالطبع، ويسترسل إبن تيمية بالقول: وبنوا آدم لا يعيشون إلا بالاجتماع بعضهم مع بعض ونقل نصاً مشهوراً: ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان[5].

---

[1]- إبن تيمية - السياسة الشرعية - ص٩٨.
[2]- البغدادي - أصول الدين ص٢٧١.
[3]- ابن جزم - الفصل في الملل والنحل ج٤ ص٨٧ مراتب الإجماع ص١٤٤.
[4]- أنظر في ذلك: الأشعري: مقالات الإسلاميين ج٢ ص١٣٣، الماوردي: الأحكام السلطانية - ص١٥، الجويني: الغياثي ص٢٢ فقرة ١٥، الغزالي: فضائح الباطنية ص١٧٠، ابن جماعة: تدبير الأحكام ص٤٨، ابن خلدون: المقدمة ص١٩١، الشهرستاني: الملل والنحل ج٢ ص٢١٦.
[5]- إبن تيمية: السياسة الشرعية ص١٦١.

ويرى ابن تيمية أنَّ النبي ﷺ أعظم الناس عقلاً وسياسة وخبرة وأنَّ دعوته لجميع الأمم ((فمن المعلوم لكل أحد آمن به أو كذَّبه أنه كان من أعظم الناس عقلاً وسياسة وخبرة، وكان مقصوده: دعوة الخلق إلى طاعته واتباعه)) [1].

قال ابن تيمية بشأن شخصية النبي الكريم محمد ﷺ: وكان نبياً مبعوثاً بأعدل الأمور وأكملها فهو الضحوك القتال وهو نبي الرحمة ونبي الملحمة بل أمته موصوفون بذلك في مثل قوله تعالى: (أشداء على الكفار رحماء بينهم) [2].

أما دعائم الحكم أو أسس الدولة عند إبن تيمية فهي الشورى والعدالة والمساواة ووجود الشوكة[3].

لقد كان ابن تيمية رحمه الله تعالى يمتلك رؤية واضحة في بناء سياسي شرعي رشيد عبر فهم شامل للإسلام يبتدأ بالإيمان ويُتوّج بالجهاد في سبيل الله وقد تمثّل هذا جلياً في سعيه الحثيث لاستعادة حاكمية الدولة الإسلامية على الجمهور الإسلامي العريض.

كما انَّ هذا الشيخ الإمام قد كان مدركاً لضرورات الاجتماع السياسي ووجوبه في مراحل الشتات والضياع من اجل أن تسترجع الأمة مجدها وكراستها.

لقد كان إبن تيمية محاوراً حاسماً داخل الصف الإسلامي قبل ضياع الخلافة في بغداد بينما كان داعية الاجتماع والأئتلاف والتوجه نحو الاخر إصلاحاً أو مواجهة وذلك بعد مرحلة ضياع بغداد وبالتالي ضياع الامة وتعطيل مشروعها الحضاري العالمي في التوجه والإصلاح، لذا فأن إبن تيمية لابد ان يُقرأ قراءتين حيث في كل مرحلة كانت له منهجية عمل تناسب تلك المرحلة.

---

[1]- إبن تيمية - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح - ج١ ص١٣٠.
[2]- المناهج - ج٣ ص١٦٢.
[3]- لتفصيل ذلك يراجع فلسفة الفكر السياسي عند ابن تيمية - ص١٥٦ - ١٦٩.

لقد كان إبن تيمية رحمه الله مدركاً لخطورة الفراغ السياسي الذي حصل في الامة لذلك فقد أسس رحمه الله قواعد أساسية في التحول والتغيير وساهم في بناء أجيّال، ولمّا تزل كتبه رحمه الله تحاكي وتؤصل لهذه القضية الأساسية وهي الاجتماع والوحدة ثم الدولة والمشروع العالمي.

المبحث الثاني

ما المقصود بالفراغ الدستوري؟ ولماذا نشأ؟

قال إبن تيمية رحمه الله: أنزل الله تعالى الكتاب بالحق ليقوم الناس بالقسط فحكمه تعالى دائرٌ مع الحق، والحق دائرٌ مع حكمه، أين كان، ومع مَنْ كان، وبأي دليل صحيح كان، ويبين أن السبب الذي دعاهم الى وهم الانفصال بين الشرع والسياسة إنما يعود الى الظن بأنَّ الشرع ناقص وأنه قاصر عن إقامة مصالح العباد وذلك ناتج عن تقصيرهم في معرفة الشرع الذي أُنزل على رسوله ﷺ وشرعه لعباده[1].

ولقد عبرت المنهجية التيمية تعبيراً قوياً عن اتجاهات الإسلام فهي تمثل دوراً هاماً من أدوار اعتزاز الإسلام بنفسه أمام الأخطار الكثيرة الداخلية والخارجية التي كانت تهدد كيانه في القرن الثالث عشر الميلادي فقد شلّت الحروب الصليبية وأكثر منها غارة التتار قوة المسلمين وزعزعت ثقتهم بأنفسهم ولم تكن تعاليم علوم الآلة تستطيع أن تفيد الناس كثيراً وكان لمذهب الفلاسفة في وحدة الوجود أثره دائماً في إضعاف أخلاق الناس الذين اتخذوه عقيدة لهم وكانت عادة تقديس الأولياء تنازع تعاليم النبي محمد ﷺ باستمرار في العالم الإسلامي وعلى ذلك فلظهور إبن تيمية وتلاميذه قيمة كبيرة من الناحية التأريخية ونحن لا نستطيع أن ننكر أن إبن تيمية وأصحابه كانوا رجالاً أكفاء نشطين وضحوا معتقداتهم بشجاعة وبطريقة سليمة قوامها الأفكار العميقة ومع ذلك فإن تعاليمهم لم تحز أبداً القبول العام[2].

---

[1]- نقلاً عن الفلسفة السياسية عن إبن تيمية - ص٣٨.

[2]- كريمر: الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية - تعريب د. مصطفى طه بدر نقلاً عن: الاجتهاد والتجديد في التشريع الإسلامي - تأليف لجنة من الأساتذة التونسيين - نشر الشركة التونسية للتوزيع، ص٢٩، سنة الطبع ١٩٧٣ ومن اكبر هؤلاء العلماء الذين اثر بهم إبن تيمية رحمه الله كان أبن القيم الجوزية وابن كثير والذهبي وابن عبد الهادي.

وهذا قول في خاتمته خطأ كبير حيث كان لمنهج إبن تيمية رحمه الله تأثيراً كبيراً في جيله ومن جاء بعده حَملة الجهود العلمية وصولاً الى منهجية الحركة الإسلامية العالمية المعاصرة التي هي بحق امتداد لمنهج هذا الإمام الجليل.

وقد رفض ابن تيمية النظرية التقليدية للخلافة بأنّ المسلمين جميعاً ينبغي أن تكون لهم خلافة واحدة فإن ذلك غير ممكن في ظل الظروف السائدة في عصره وانقسام المملكة الإسلامية إلى دويلات متعددة وكان يرى أنّ الوحدة الحقيقية للمسلمين التي تحققت سياسياً زمن المسلمين الأوائل الذين أقاموا دولة الإسلام لا تتحقق من خلال وحدة سياسية وهمية ولكنها تتمثل في التضامن الذي يتحقق بانتمائها جميعاً إلى كل عضو متماسك[1].

إنّ وجوب قيام الإمامة في الأمة أمر اتفقت عليه جميع الاتجاهات الإسلامية دون اختلاف ولكن الاختلاف يقوم حول أساس هذا الوجوب هل الإمامة واجبة بالشرع أم بالعقل أم بالشرع والعقل معاً، فبينما يرى أهل السنة أنه لابد للمسلمين من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم وإقامة حدودهم ونحو ذلك من الواجبات الشرعية ترى الشيعة الإمامية أن الإمامة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام ولا يجوز لنبي إغفالها ولا تفويضها إلى الأمة بل يجب عليه تعيين الإمام لهم ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر وأنّ علياً ﷺ هو الذي عينه صلوات الله وسلامه عليه بنصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم وهكذا فبينما الخلافة في نظر أهل السنة قضية مصلحية أجتماعية دينية وتتم وفق منهجية الشورى بين الناس هي عند الشيعة قضية دينية تثبت بالنص والتعيين ومنكرها إنما يُنكر أصلاً معروفاً في الدين بالضرورة[1].

لذا فأن كل القائلين بعدم ضرورة الاجتماع السياسي فهم بحسن نية ام بغيرها أنما يخدمون منهجاً يريد تعطيل الاسلام حيث يأخذ الآخرون بكل وسائل التطور بينما يراد حرمان المسلمين منها.

---

[1]- لامبتون - الفكر السياسي عند المسلمين - ترجمة د. حسين مونس - ج٢ ص١٩٠ - ١٩١.

وعندما نتحدث عن الفراغ الدستوري إنما نقصد به شغور منصب الحاكم السياسي في الأمة ممثلاً بالرئيس أو الأمير أو الخليفة وما يرتبط به من غياب لمؤسسات الدولة الشورية والتنفيذية والقضائية وهي سلطات مفصولة عن بعضها في زمن تأسيس المؤسسات في الدولة الإسلامية للعهد الراشدي. ومعروف ما يؤدي هذا الخلل من فوضى واضطراب وتنازع باعتبار أن رأس الدولة يمثل النائب عن الأمة في تنفيذ أحكام الشرع وسياسة الدنيا لتحقيق أهداف البناء الاجتماعي الذي عمل لإنجازه المنهج الإسلامي. وهو مسنود ومسدد بمجلس شورى له مهمة التشريع الحقيقية وكذلك المراقبة والتسديد.

أما لماذا نشأ الفراغ الدستوري في عهد ابن تيمية رحمه الله فيتلخص في تداعيات الأزمة التي مرّت على الأمة في سقوط بغداد عام (٦٥٦هـ ـ ١٢٥٨م) وما أعقب ذلك من كوارث باعتبارها تمثل قلب الأمة الإسلامية وعاصمة دولتها العالمية التي كان يخاطب منها هارون الرشيد الغيمة المارّة من سمائها قائلاً: شرّقي أو غرّبي اينما تذهبي فخراجك يصلني.

وعندما سقطت العاصمة فلابد أن يحدث نفس الشيء لحاكمها السياسي فقد انتهت الخلافة في بغداد عامذاك وقتّل التتار أهل الحل والعقد في الأمة.

وعندما نستقرئ الواقع الراهن اليوم نجد الحاجة نفسها قائمة فالأمة هي الأمة وبغداد الحزينة هي بغداد.

إنّ الاستعمار عندما يجثم على صدر الأمة فلأنها كانت عندها القابلية للأستعمار كما يقول مالك بن نبي رحمه الله.

وكذلك كانت الأمة عندما غز التتار بغداد عام ٦٥٦هـ فقد استسلمت الأمة للرفاهية والميوعة وابتعدت عن الابداع والابتكار والاجتهاد واعتبرت التقليد ديناً والسذاجة رقياً روحياً وكذلك فقد تحولت الأمة الى دويلات ضعيفة متنازعة بينما تلمس الآخرون معالم النهضة الصناعية والعلمية الجديدة وذلك

---

[1] ـ د. عرفان عبدالحميد ـ دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ـ دار التربية ـ بغداد ١٩٧٧م ـ ص١٣.

عن طريق الاندلس التي بني فيها المسلمون حضارة من أرقى الحضارات فقد شيدّوا الجامعات والمستشفيات والمدن والجوامع ومراكز البحث والمكتبات.

وكذلك الحال اليوم عندما سقطت بغداد عام ٢٠٠٣م ـ ١٤٢٤هـ فقد كانت هناك قابلية للاحتلال عبر سياسة التبذير وتقديم الجهلة والروبيغات وابعاد العلماء والنابهين والحكم الدكتاتوري وإقامة الشورى، والايادي الملوثة بدماء الابرياء والاموال العامة وهي ايادي لا يمكن ان يكتب لها نصر من هكذا منتدى.

انَّ واقع الأمة اليوم وخاصة بلدنا الحبيب لتتطلب استنهاض عالي للهمم وبناء المؤسسات وحشد للطاقات لاستعادة العافية والاستقلال ثم التحول نحو بناء المشروع الحضاري الإسلامي العالمي الذي طالما انطلق من العراق واحتضنته بغداد، فهنا أذّن اول نبي بالناس وفيه جنّة آدم درست فيه سفينة نوح بعد طوفان هائج، وفيه كتب اول دستور وعلى ارضه جَرت أول عجلة صناعية، وكتب اول حرف على لوح طيني في سهول الرافدين.

وهو اول عاصمة خارج الحجاز في الكوفة، وهو بلد القراءات السبعة والمذاهب المعتمدة والعقائد الراسخة والمدارس التربوية الرائدة.

فيه مدرستا الكوفيين والبصريين وإعجام النحو وعروض الشعر فيه بيان الجاحض وقوافي المتنبي وملك الرشيد وبراعة ابن سينا وابن الهيثم والواسطي.

انَّ هذا العمق في التأريخ والثروة في الحاضر لهي عوامل تدفعنا نحو صناعة المستقبل فقد ذابت حضارات ودول واقوام غازية في حضارة الإسلام وقابليته على التأثير فهل نستطيع اليوم صنع ما صنعه أجدادنا؟

المبحث الثالث

أهمية شاغل الفراغ الدستوري ومنصب الحاكم السياسي عند إبن تيمية

لقد عُني إبن تيمية بالإصلاح السياسي وبيان حق الإمام على الرعية من النصيحة فحثَّ ولاة الأمور على إقامة دين الله تعالى لا رياسة أنفسهم وتحري العدل الذي شرعه الله ﷻ في إقامة الحدود المشروعة وأنهم لو أقاموها لما احتاجوا إلى المكوس الموضوعة أو العقوبات الجائزة ولا إلى من يحفظهم من العبيد والمستعبدين[1].

وقال أيضاً: وعامة الأمراء إنما أحدثوا أنواعاً من السياسات الجائرة من أخذ أموال لا يجوز أخذها، وعقوبات على الجرائم لا تجوز لأنهم فرَّطوا في المشروع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلا فلو قبضوا ما يسوغ قبضه، ووضعوه حيث يسوغ وضعه طالبين بذلك إقامة دين الله تعالى وأقاموا الحدود المشروعة على الشريف والوضيع والقريب والبعيد متحرين في ترغيبهم وترهيبهم العدل الذي شرعه الله لما احتاجوا إلى المكوس الموضوعة ولا الى العقوبات الجائزة ولا الى من يحفظهم من العبيد والمستعبدين كما كان الخلفاء الراشدون وعمر بن عبدالعزيز وغيرهم من أمراء الأقاليم[2].

ويرى إبن تيمية أنه ينبغي على ولي الأمر في سياسة رعيته أن يجتهد في استمالة قلوبهم وأن ينفق عليهم أو البذل لرعيته ما يرغبهم في العمل الصالح من مال أو ثناء وغيره، والإحسان إليهم بفعل ما ينفعهم في الدين والدنيا وأن يرفق بهم وينبه في ذلك إلى الحكمة السياسية الشرعية العادلة في فرض أو تشريع العقوبات وهي:

((أنَّ العقوبات شرعت داعية إلى فعل الواجبات، وترك المحرمات)) [4].

---

[1]- إبن تيمية - اقتضاء الصراط المستقيم - تحقيق محمد حامد الفقي - مطبعة جمال العبدلي - بغداد - ١٩٩٠ - ص٢٨٠ - ٢٨١.
[2]- اقتضاء الصراط المستقيم - ص٢٨١.

[4]- إبن تيمية - السياسة الشرعية - ص١٤٠.

قال إبن تيمية رحمه الله: ((إنَّ الدعاوى التي يحكم بها ولاة الأمور، سواء كانوا قضاة، أو ولاة الأحداث أو ولاة المظالم أو غير ذلك من الأسماء العرفية الاصطلاحية ـ فإنَّ حكم الله تبارك وتعالى شامل لجميع الخلائف، وعلى كل من ولي أمراً من أمور الناس، أو حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل، فيحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ[1].

يعرَّف إبن تيمية الإمام بأنه ((هو من يُقتدى به وذلك على وجهين)):

أحدهما: أن يرجع إليه في العلم والدين بحيث يُطاع باختيار المطيع لكونه عالماً بأمر الله ﷻ آمراً به، فيطيعه المطيع لذلك، وإن كان عاجزاً عن إلزامهم الطاعة.

الثاني: ان يكون صاحب يد وسيف بحيث يُطاع طوعاً وكرهاً، قادراً على الزام المطيع بالطاعة فكل من ليس له قدرة وسلطان على الولاية والإمارة لم يكن إماماً[2].

ويرى إبن تيمية أنَّ الإمام أو الأمير أو الخليفة بأنه: ((إذا السلطان الموجود الذي له القدرة على عمل مقصود الولاية))، ويستند إبن تيمية في تعريفه هذا على قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾. وللعلماء في معنى ولي الأمر قولان: الأول وهم أمراء الحرب والثاني وهم أهل العلم والدين، يقول إبن تيمية: وكلاهما حق، ويعلق على ذلك بالقول: وهذان الوصفان كانا كاملين في الخلفاء الراشدين فإنهم كانوا كاملين في العلم والعدل والسياسة والسلطان وإن كان بعضهم أكمل في ذلك من بعض، فأبو بكر وعمر أكمل في ذلك من عثمان وعلي وبعدهم لم يكمل أحد في هذه الأمور إلا عمر بن عبدالعزيز.

ويوضح إبن تيمية المقصود بالخليفة فيقول: والمراد بالخليفة أنه خلف من كان قبله من الخلق كما كان أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ إذا سافر لحج أو عمرة أو غزوة يستخلف على المدينة من يكون خليفة

---

[1]- إبن تيمية ـ صحة اصول مذهب أهل المدينة ـ ص٨٨.
[2]- إبن تيمية: منهاج السنة ج٢ ص١٣٥.

له مدة معينة، فيستخلف ابن أم مكتوم وتارة غيره كما استخلف الامام علي بن أبي طالب ﷺ في غزوة تبوك[1].

ويبين إبن تيمية أن الخليفة يعد خليفة عن رسول الله ﷺ وليس هو خليفة الله في الأرض وقد استقر جمهور المسلمين في فهمه على ذلك.

يقول إبن تيمية: لا يصلح أن يقال أن الله يستخلف أحداً عنه فإنه حي قيوم مدبر لعباده منزه عن الموت والنوم والغيبة ولهذا عندما قالوا لأبي بكر ﷺ يا خليفة الله، قال: لست خليفة الله، بل خليفة رسول الله ﷺ وحسبي ذلك[2].

لقد حدد العلماء صفات الإمام وشروطه فمنهم من جعلها أربعة كالبغدادي في أصول الدين وأبي يعلي في الأحكام السلطانية وابن خلدون في المقدمة ومنهم من جعلها سبعة كالماوردي في الأحكام السلطانية ومنهم من جعلها عشرة كالغزالي في فضائح الباطنية وإبن أبي الربيع في كتابه سلوك الملك، ومنهم من جعلها في ثلاث عشرة صفة ونعرض من ذلك لرأي الماوردي الذي يذكر أنَّ الشروط المعتبرة في الإمامة سبعة هي: العدالة على شروطها الجامعة، والعلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام، وسلامة الحواس من السمع والبصر واللسان وسلامة الأعضاء من نقص يمنع عن إستيفاء الحركة وسرعة النهوض، والرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح، والشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو وأخيراً: النسب وهو أن يكون من قريش لورود النص فيه وإنعقاد الإجماع عليه[3].

إنَّ الباحث في الفقه السياسي الإسلامي يمكنه أن يوجز واجبات الإمام أو الخليفة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به، أي إقامة الدين وأخذ الناس به وإدارة شؤون الدولة على ما يقتضيه[4].

---

[1]- إبن تيمية - رسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ص٧٢ - ٧٣، الاستقامة ج٢ ص٢٩٥ - ٢٩٦.
[2]- غبن تيمية - منهاج السنة - ج١ ص١٣٨.
[3]- نقلاً عن الفلسفة السياسية عند إبن تيمية - د عارف عبد الدليمي - ص٧٣.
[4]- قمر الدين خان: إبن تيمية وفكره السياسي - ص٩٩.

وللإمام على الرعية حق الطاعة المقيدة بطاعة الله تعالى وله عليهم حق النصرة وحق النصيحة[1].

لقد تحدث إبن تيمية مطولاً في كتبه عن صفات وخصائص الخليفة الراشد وشروط ومواصفات الإمام المعتبر شرعاً وخاصة في كتابه السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. كما أدرك رحمه الله أهمية الإمارة وضرورة المركزية في الأمة فدعى الى تعزيز روح العمل الجماعي وأصّل القواعد التي تكون مُنطلقاً للجمع بين المسلمين حيث إعتبر التكتل والتجمع فرضاً شرعياً في الفقه السياسي الإسلامي حيث أوجبه الشارع في السفر وهو في الأمور الأكبر أدعى وأوجب.

لقد عمل إبن تيمية جهده قبل دخول التتار لترشيد مؤسسات الدولة السياسية واحيا فقه الشورى في الأمة ودعى الى الاجتهاد والابداع، اما بعد دخول التتار لبغداد وزوال مؤسسات الدولة فقد دعى الى تجميع كل قوى الأمة وحشد طاقاتها في سبيل اعادة تنظيم جهودها لما يعيد للدولة هيبتها وللمؤسسات وجودها، وذلك عملاً لاعادة الدولة وعلى رأسها الخليفة وهذا ما حصل في الدولة العثمانية التي حملت الإسلام خمسة قرون.

المبحث الرابع

منهجية إبن تيمية في ملئ الفراغ الدستوري وبناء المشروع السياسي للأمة

قال إبن تيمية رحمه الله: فإنّ بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس[2].

وكذلك إستند بعد هذا الدليل العقلي الصحيح إلى ما جاء في السنة فيقول في ذلك:

حتى قال النبي محمد ﷺ: ((إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم)).

---

[1]- انظر تفصيل ذلك في فلسفة الفكر السياسي - ص٩٩.
[2]- إبن تيمية - السياسة الشرعية ص ١٦١، الحسبة ص١١.

وقال: ((لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمّروا عليهم أحدهم)) وإستدل إبن تيمية من ذلك إلى القول بالوجوب حيث قال: فأوجب النبي ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيهاً بذلك على سائر أنواع الاجتماع[1].

إنّ إبن تيمية لا يتفق مع الرأي القائل أن الرسول ﷺ قد نص على أحد بعينه قبيل وفاته ويرى أنّ تعيين الإمام يكون بالبيعة القائمة على رضا الأمة وهو السبيل الوحيد إلى الخلافة وليس العهد ممن قبله أو النص أو الاستخلاف ولذلك لأن الخلافة لا تتم ألا بموافقة أهل الشوكة وهنا نجد أنّ إبن تيمية ينفرد عن النظرية القائلة بالنص فهو يرى أنّ الطريق الوحيد لثبوت الإمامة هو البيعة من أهل الشوكة الذين يمثلون الأمة[2].

أما أهل الشوكة عند إبن تيمية فهم أهل القدرة وأهل الاختيار والجمهور والسواد الأعظم والجماعة من الناس وهم أهل الحل والعقد.

يقول إبن تيمية: ((ومذهب أهل السنة إن الإمامة تنعقد عندهم بموافقة أهل الشوكة الذين يتحقق بهم مقصود الإمامة وهو القدرة والتمكن)) [3].

لقد كانت لإبن تيمية رحمه الله منهجية واضحة ودقيقة في العمل على ملئ الفراغ الدستوري بالمؤهل شرعاً له وذلك عبر بناءه الجمعي ونظرته المتوازنة للمذاهب الإسلامية التي عبرّ عنها خصوصاً في كتابة ذائع الصيت ((رفع الملام عن الأئمة الأعلام)) والذي اعتبر فيه مدارس الفقه منظومات اجتماعية متكاملة تعبر عن نماء فكري وتنوع اجتهادي مقدرّ وتطور حضاري مرموق خاصة أنّ المذهبية في الوسط الإسلامي وبالتحديد في ذلك العهد تمثل ثوابت وبُنى لا يمكن تجاوزها بحال من الأحوال فمعروف ما ولّده التعصب للرأي من معارك ودماء في تلك العصور ولازال وبالمقابل فلم يدعُ إبن

[1]- إبن تيمية: السياسة الشرعية - ص١٦١.
[2]- فلسفة الفكر السياسي ص٨٦.
[3]- المنهاج - ج١ ص١٣٤ - ١٣٦.

تيمية إلى حركة إنفلات غير منضبطة الأصول بل عمل لبناء وتأصيل مدرسة فكرية قائمة على الاجتهاد المنضبط.

ثم كانت نظرته المتوازنة للمدرسة التربوية مما ساهم في بناء مفهوم الاجتماع حيث هاجم الخرافة والتواكل والتعلق بغير الله تعالى بينما كتب مجموعة من الكتب، منها في مواصفات أولياء الرحمن وأولياء الشيطان وكتابٌ في الإيمان وآخر في العبودية مما ساهم في إعداد جيل يدرك أنَّ التربية هي زاد المعركة، وأن المدارس الصوفية هي مناهج راقية حافظت على رصيد الأمة الحضاري من مناطق مختلفة من العالم ولعل أبرزها الساحة الإسلامية في المغرب العربي والسودان حيث السنوسيون والمهديون.

يترافق مع كل هذا منهجية إبن تيمية في تأصيل حل لكل ما يعاني منه المجتمع الإسلامي من تحديات فقد أعاد الاهتمام لموضوعة الدولة والسياسة الشرعية وعمل على بناء الأمة المجاهدة عبر حركته على السلاطين وجميع القوى الاجتماعية في الأمة لغرض بناء الحشد المجاهد لاسترجاع هيبة الأمة وبناء مشروعها الحضاري. وقد كانت هذه الحركة الجهادية متوجهة الى العدو الهائل الخارجي ولم تكن متوجهة الى المسلمين ولا الى مؤسسات الأمة.

كما أنَّ إبن تيمية عالج ظاهرة التقسيم والتصارع في داخل المجتمع الإسلامي ورسم لها خطوط منهجية للحل وذلك في كتابة المعروف موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول والذي عالج فيه صراعاً طويلاً ومحتدماً بين مدرسة العقل والنقل والتي أدّى الصراع في النهاية إلى عزل الخطاب الإسلامي بسبب بعض دعاته عن التأثير في البيئة العلمية والفكرية للمجتمع الإسلامي والذي كان الممهد الأكبر لسيطرة العلمانية والتغريب في مرحلة لاحقة على عالمنا الإسلامي وهذا ما عمل إبن تيمية رحمه الله

لتلافيه عبر بناء منهج يجمع بين صحة النص ومطابقته للعقل باعتبار أنَّ الإسلام هو دين الفطرة ومناط الحكم فيه هو تحقيق المصلحة كما أنَّ الكون لمقروء لا يمكنه بحال مخالفة الكون المنظور[1].

لقد استطاع إبن تيمية تنبيه الأمة الى حجم المخاطر وعظم التحديات وبين لها آليات التحول والانتقال نحو التمكين ولكن قلّة من الأمة الإسلامية آنذاك قد فهمت إبن تيمية كحال كل المبدعين الذين يسبقون عصورهم، غير أنَّ المنهجية التي بناها هذا الامام الجليل قد أثرت على الحركات التجديدية التي جاءت بعده فلا زالت كتبه وفتاواه التي دخل بسببها السجن هي التي تنير الطريق في قرون كالحات وليالي مدهمة.

المبحث الخامس

إبن تيمية ومنهج المرحلة

يعبر إبن تيمية عن النظام السياسي في المدينة المنورة بعد وفاة الرسول محمد ﷺ بأنها خلافة نبوة ورحمة وقد استدل على ذلك بما ورد عن رسول الله ﷺ: ((تكون ثلاثون عاماً خلافة راشدة على منهاج النبوة ثم تكون ملكاً عضوضاً ثم ملكاً جبرياً ثم خلافة على منهاج النبوة)) [2].

يرى إبن تيمية بأن ولي الأمر عليه البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار من الأمراء الذين هم نواب السلطان والقضاء ومن أمراء الأجناد ومقدمي العساكر الصغار والكبار وولاة الأموال من الوزراء والكتاب والسُعاة على الخراج والصدقات وغير ذلك من الأموال التي للمسلمين وفي ضوء ذلك يقرر: ((فيجب على كل من ولي شيئاً من أمر المسلمين أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع، أصلح من يقدر عليه)) حتى قال: ((فإن عدل عن الأدق ألصلح الى غيره لأجل قرابة بينهما أو ولاء أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس كالعربية والفارسية والتركية

---

[1]- للباحث رسالة بعنوان: صراع العقل والنقل في الاسلام... لماذا ومن المستفيد؟
[2]- الحديث صحيح نقلاً عن إبن تيمية في الخلافة والملك ص٢٤.

والروسية أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة أو غير ذلك من الأسباب أو لضعن في قلبه على الحق أو عداوة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهى عنه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١).

ويذكر إبن تيمية عن الإمام أحمد إبن حنبل رحمه الله حين سُئل عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو وأحدهما قوي فاجر، والآخر صالح ضعيف، مع أيهما يُغزى؟ فقال: أما الفاجر القوي، فقوته للمسلمين وفجوره على نفسه، وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه، وضعفه على المسلمين، فيُغزى مع القوى الفاجر وقد قال النبي ﷺ: ((إنَّ الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر)) (٢).

إنَّ من معالم الفكر السياسي عن إبن تيمية هو عمله على وحدة الأمة الإسلامية فيقدم لنا مشروعاً متكاملاً في هذا الاتجاه إذ قال: إنَّ الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف ونهانا عن الفرقة والاختلاف وقال لنا في كتابه العظيم ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وربنا واحد وكتابنا واحد ونبينا واحد وأصول الدين لا تحتمل التفرق والاختلاف(٣).

قال إبن تيمية: ((إنما الواجب أن يكون المسلمون يداً واحدة فكيف إذا بلغ الأمر ببعض الناس إلى أن يضلل غيره ويكفره وقد يكون الصواب معه وهو الموافق للكتاب والسنة ولو كان أخوه المسلم قد أخطأ في شيء من أمور الدين فليس كل من أخطا يكون كافراً ولا فاسقاً بل قد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان)) (٤).

١- الأنفال: ٢٧ ويراجع في ذلك السياسة الشرعية ص١٦ - ١٧.
٢- السياسة الشرعية ص١٦- ١٧.
٣- إبن تيمية: الوصية الكبرى ص٤٨٢، والآيات على التوالي: آل عمران: ١٠٣، الأنعام: ١٥٩، آل عمران: ١٠٥.
٤- إبن تيمية: الوصية الكبرى - ص٨٥.

قال إبن تيمية: ((وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن ينضبط، ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة)) [1].

وقال إبن تيمية: ((ويستحب للرجل أن يقصد إلى تأليف هذه القلوب بترك هذه المستحبات لأن مصلحة التأليف في الدين أعظم من مصلحة فعل مثل هذا كما ترك النبي ﷺ تغيير بناء الكعبة لما رأى في إبقائه من تأليف وكما انكر ابنُ مسعود على عثمان بن عفان ﷺ إتمام الصلاة في السفر ثم صلى خلفه متماً، وقال: الخلاف شر[2].

لقد كان فقه المراحل عند إبن تيمية من أرقى ما يكون جودة ودقةً وانضباطاً فقد عاش المرحلتين الأولى وهي وجود الدولة والثانية وهي مرحلة ضياع السلطان السياسي الإسلامي وقد كان إبن تيمية عارفاً تمام المعرفة بظروف المرحلة فقد كان في الأولى ناصحاً للسلطان مبيناً للأخطاء موجهاً للأمة في مواضيع العقيدة والعبادة والسلوك وقد كان ذلك واضحاً في جملة من رسائله وكتبه ومنها العقيدة الواسطية والتدمرية أما في المرحلة الثانية فقد تجاوز مرحلة الصراع الداخلي فوجَّه كل قواه لإدارة ماكنة الصراع باتجاه الخارج فبنى أواصر الثقة والتعاون مع المشارب الإسلامية كافة وذهب الى السلاطين في الشام ومصر لغرض بلورة التجمع الإسلامي العام الذي به تتم مواجهة تحديات المرحلة.

وعفى عمّن ظلموه من العلماء لمعرفته إنّ واقع الأمة آنذاك لا يتحمل الصراع الداخلي ولا الثارات الشخصية وهذا المنهج الذي رسمه الإمام إبن تيمية لمعالجة تلك النكسة وذلك بالجمع للأمة وحسن الظن المتبادل بين طوائفها، وتوسيع قائمة المشتركات بينها لهو منهج مناسب المرحلة التي نعيشها اليوم وتلك التجربة حريٌ بنا إنّ نتتبعها ونستفيد منها وقد كتب اخي الشيخ ماجد سليمان رسالة ماجستير بعنوان: (دور العلماء في انقاذ العراق بعد سقوط بغداد عام ٦٥٦هـ).

---

[1]- إبن تيمية: القواعد النورانية ص٤٢.
[2]- المصدر السابق: ص٤٣-٤٤.

المبحث السادس

هل استطاع إبن تيمية ملئ الفراغ الدستوري ((تقييم وتقويم))

لقد إشترط إبن تيمية في الإمام أن يكون متصفاً بالأمانة وفي ذلك يقول: ((الولاية أمانة فإذا ضيعت كانت خزي وندامة)) وذلك مثل قوله ﷺ لأبي ذر في الإمارة: ((إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها)) [1].

كما إعتبر الإمام إبن تيمية الولاية وكالة والإمام راعي الأمة وكذلك يعتبر الإمام في منهج إبن تيمية أجيراً منفذاً لإدارة الأمة وليس مشرعاً استقلالاً فإن الولاية نوع من الأجارة على أداء عمل على أساس القاعدة القرآنية ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ القصص: ٢٦.

ويستند في ذلك الى ما جرى بين أبي مسلم الخولاني ومعاوية حيث دخل على معاوية فخاطبه بالقول: السلام عليك أيها الأجير، فقالوا: قل الأمير، فقال: السلام عليك أيها الأجير ثلاثاً، فقال معاوية: دعوا أبا مسلم فإنه أعلم بما يقول، فقال إنما أنت أجير استأجرك رب هذه الغنم لرعايتها، فإن أنت هنأت جرباها، وداويت مرضاها، وحبست أولاها على أخراها وفّاك سيدها أجرك، وإن أنت لم تهنأ جرباها ولم تداو مرضاها ولم تحبس أولادها على أخراها عاقبك سيدها[2].

كما يعتبر إبن تيمية القوة والأمانة ركنا الولاية وذلك منصوص في محكم الكتاب العظيم ويذكر إبن تيمية أنّ مِنْ صفات النبوة والخلفاء الراشدين صفة الاعتدال في العمل فينبغي إذا كان المتولي الكبير ــ الخليفة ــ خلقه يميل إلى اللين فينبغي أن يكون خلق نائبه مائلاً الى الشدة ولهذا كان أبو بكر يؤثر استتابة خالد وكان عمر يؤثر عوله واستتابة أبي عبيدة لأن خالداً كان شديداً كعمر وأبا عبيدة كان ليناً كأبي بكر وكان الأصلح لكل منهما يولي من ولاه ليكون أمره معتدلاً[4]. أما موقف إبن تيمية من صفة

---

[1]- رواه مسلم.

[2]- إبن تيمية: السياسة الشرعية - ص١٢ - ١٣.

[4]- السياسة الشرعية ص١٦ - ١٩.

القرشية فقد وقف إبن تيمية وسطاً بين وجهتي النظر المعروفة والتي لا يمكن في هذا البحث المقتضب تفصيلها فهو لم يرفض القول بالنسب القرشي مطلقاً كالخوارج ولم يعده شرطاً ضرورياً كما هو حال المتكلمين والفقهاء أصحاب النظرية السياسية التقليدية عند أهل السنة فهو يختلف عن موقف الجويني حينما قال بشرط القرشية موافقة للإجماع في حين أنه لا يرى فيه ضرورة عقلية أو شرعية وعن موقف الباقلاني أيضاً بنفي شرط القرشية لما ضعف أمر قريش وتلاشت عصبتهم وكذلك يختلف عن موقف إبن خلدون الذي اشترط النسب للعصبية فهو لم يُلغ فضيلة الأنساب مطلقاً ولم يبن الفضل إلا على أساس التقوى[1]. ويرى إبن تيمية أن شرط النسب لا يقوم وحده بل لا بد من توافر شروط أخرى لعل من أهمها الشورى والبيعة.

ونخلص من هذا إلى أنّ إبن تيمية يقول بصفة القرشية لا شرطها أو ضرورتها في شروط الإمام من حيث أنه يرى أن ذلك ليس هو المعيار للتمييز بين الناس فإن فضل الجنس لا يستلزم فضل الشخص وإن التقديم بسبب النسب فقط هو من حكم الجاهلية لا من حكم الإسلام وهذا الموقف هو نفس نظرته إلى مسألة العرب بما لا يمكن تفصيله في هذه العجالة ومكانه المطولات.

إننا بعد هذه الجولة في منهجية إبن تيمية رحمه الله وفي أخطر القضايا ألا وهي قضية الحكم والسياسة واعادة بناء الدولة بعد الاحتلال نريد أن نقف على معالم جهده العملاق هذا فقد كان رحمه الله أمة قائمة بذاته.

فهل استطاع إبن تيمية ملئ الفراغ الدستوري وبناء منهج سياسي رصين للأمة يضمن عودة مؤسسات الدولة اليها ويذوب العدو الغازي في مشروعها الحضاري؟

وللجواب على هذه القضية الحساسة نقول بأن إبن تيمية مع جهده الكبير إلا أنّ حجم الجهد المقابل الذي احدثته القوى المقابلة وبساطة الطرح الذي تبناه بعض حملة الخطاب الإسلامي آنذاك ممن فهموا

[1]- فلسفة الفكر السياسي عند إبن تيمية - ص٨٠.

الإسلام فهماً جزئياً أو كانت لهم دوافع وغايات في تعطيل الحل التنامل للأمة أدى في النهاية إلى تعطيل ما طرحه شيخ الإسلام فحصد بعض الثمار وفاتته أخرى.

ومع ذلك فإنَّ ما طرحه إبن تيمية وعمل لأجله قد أدى في النهاية إلى عمل مثمر على صعيد أجيال الأمة المستقبلية إذ كانت نجاحات إبن تيمية تتمثل بالآتي:

١ـ كان نجاحه باهراً في تأصيل فقه مرحلة جديد ومواكب.

٢ـ أسهم رحمه الله في تقنين مناهج واضحة الدلالة في العقيدة والسلوك والفقه حيث كانت الأساس المتين الذي بنيت عليه النهضة ونما عليها الاجتهاد واسس نظرة حسن ظن للمذاهب الإسلامية الفقهية المعتمدة.

٣ـ إستطاع إبن تيمية رحمه الله أن يؤصل علاقة متينة بين العلماء والسلاطين عبر مرحلة جهادية هامة استغرقتها سفراته وهجراته التعبوية المتعددة.

٤ـ إستطاع شيخ الإسلام أن يبني أصولاً وقواعد للتلاقي بين المشارب الإسلامية جمعاء تحقيقاً لروح التآلف وعملاً على بناء المفهوم الجمعي للأمة.

٥ـ إستطاع إبن تيمية رحمه الله أن يبني أصول تحصين الأجيال اللاحقة عبر منهجيته المتزنة للعلاقة بين العقل والنقل وبين السياسة والعبادة وبين الدين والدولة مما كان له أكبر الأثر في حركات الاجتهاد ومدارس الاصلاح فيمن بعده ومنها حركة شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله وحركة الامام الشهيد حسن البنا طيب الله ثراه.

ومع هذا فقد كانت جهود إبن تيمية رحمه الله تتسم بالآتي:

١ــ كانت جهود إبن تيمية جهوداً فردية، فمع أنه إستطاع أن يؤسس لها جمهوراً مؤيداً ونخبة من العلماء الذين تقدم ذكرهم وبالمقابل كانت القوى الأخرى تشن هجوماً مؤسسياً شاملاً على الإسلام وأهله.

٢ــ لم يكن الخطاب الإسلامي وخاصة السياسي منه على مستوى المرحلة مما شكل عبئاً كبيراً على شيخ الإسلام وأنشأ له الخصوم من داخل الصف الإسلامي فقد كانت المدارس الإسلامية غارقة في الاختلاف على التفاصيل والغزاة على ابواب بغداد.

٣ــ إنَّ ما حدث في زمن إبن تيمية من ضياع للخلافة لم يكن عملاً آنياً وإنما كان نتيجة لتراكمات كثيرة وتداعيات متعددة أدت في النهاية إلى تلك النتيجة ولم يكن بالإمكان معالجة كل هذه النكسات إلا بعد مرور فترة مناسبة وفق سنة التدافع وهذا ما حصل في الدولة العثمانية ثم حركات التجديد التي جاءت بعده.

أخيراً رحم الله شيخ الإسلام أبن تيمية وطيب ثراه فقد عاش لقضية ومات من أجلها حتى شغله العمل للدين عن بناء بيت وأسرة وتربية أبناء إلا أنَّ الذي ربّاه من أبناء الأمة فيهم عوض عن أبناء الأصلاب وما أسسه من بيوت على التقوى بلغت عداً لا حصر له.

آملين من الله تعالى أن ييسرّ لنا فرصاً أخرى من أجل استجلاء الجوانب المشرقة في منهجية شيخ الإسلام إبن تيمية رحمه الله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

((المصادر والمراجع بعد كتاب الله ومدونات الحديث الشريف))

١ــ لسان العرب ــ إبن منظور.
٢ــ الصحاح ــ الجوهري.
٣ــ المقدمة ــ إبن خلدون.
٤ــ السياسة الشرعية إبن تيمية.

٥ــ أصول الدين ــ البغدادي.
٦ــ الفصل في الملل والأهواء والنحل ــ إبن حزم.
٧ــ مقالات الإسلاميين ــ الأشعري.
٨ــ الأحكام السلطانية ــ الماوردي.
٩ــ فضائح الباطنية ــ الغزالي.
١٠ــ الملل والنحل ــ الشهرستاني.
١١ــ فلسفة الفكر السياسي عند إبن تيمية ــ د. عارف الدليمي.
١٢ــ الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح ــ إبن تيمية.
١٣ــ موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ــ إبن تيمية.
١٤ــ قاعدة في جمع كلمة المسلمين ــ إبن تيمية.
١٥ــ رحمة أهل البدع والمعاصي ــ إبن تيمية.
١٦ــ مجموع فتاوى شيخ الإسلام إبن تيمية.
١٧ــ التفسير الكبير ــ إبن تيمية.
١٨ــ دقائق التفسير ــ إبن تيمية.
١٩ــ إبن تيمية وإسلامية المعرفة ــ د. طه جابر العلواني.
٢٠ــ إبن تيمية مفسراً ــ أخي الشيخ الدكتور المرحوم سعدي أحمد ريدان الفهداوي.
٢١ــ الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية ــ فون كريمر ــ تعريب: مصطفى طه بدر.
٢٢ــ الفكر السياسي عند المسلمين ــ لامبتون ــ ترجمة: د. حسين مؤنس.
٢٣ــ دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ــ د. عرفان عبدالحميد.
٢٤ــ إقتضاء الصراط المستقيم ــ إبن تيمية.
٢٥ــ صحة أصول مذهب أهل المدينة ــ إبن تيمية.
٢٦ــ منهاج السنة النبوية ــ إبن تيمية.
٢٧ــ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ــ إبن تيمية.
٢٨ــ الخلافة والملك ــ إبن تيمية.
٢٩ــ إبن تيمية وفكره السياسي ــ قمر الدين خان.
٣٠ــ الوصية الكبرى ــ إبن تيمية.
٣١ــ القواعد النورانية ــ إبن تيمية.
٣٢ــ إبن تيمية ــ أبو زهرة.
٣٣ــ إبن تيمية ــ أبو الحسن الندوي.